أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح، وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية

سامح محمد رضا رياض أحمد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وجودة الأرباح ثم تحديد اثر جودة الأرباح في توزيعات الأرباح النقدية في جمهورية مصر العربية، واستخدمت الدراسة نموذج Richardson & Sloan لقياس جودة الأرباح، كما استخدمت معدل التوزيعات النقدية المتمثل فى التوزيعات النقدية المدفوعة/صافى الأرباح لقياس توزيعات الأرباح النقدية، وشملت عينة الدراسة على خمسين شركة من الشركات الصناعية المساهمة المصرية خلال الفترة من 2005م الى 2009م، واعتمدت الدراسة على نموذجين رئيسيين حيث يعكس النموذج الأول العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في خصائص جودة المراجعة الخارجية والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع الرئيس المتمثل في جودة الأرباح، كما يعكس النموذج الثاني العلاقة المفترضة بين جودة الأرباح كمتغير مستقل على معدل التوزيعات النقدية كمتغير تابع، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لدراسة النموذج الأول، وتحليل الانحدار البسيط لدراسة النموذج الثاني.

ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي لكل من قيمة أتعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة والارتباط مع المكاتب العالمية للمراجعة والتأهيل المهني للمراجع على جودة الأرباح ممثلة فى تخفيض المستحقات الكلية، وأنه يوجد تأثير سلبي لفترة الاحتفاظ بالعميل على جودة الأرباح، كما توصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابى لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتشجيع ارتباط مكاتب المراجعة المصرية بمكاتب عالمية، مع الاهتمام بتدريب المراجعين وتحفيزهم للحصول على الشهادات المهنية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الجودة بمكاتب المراجعة المصرية.

الكلمات الدالة: جودة المراجعة الخارجية، جودة الأرباح، توزيعات الأرباح النقدية، الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

المقدمة

تهدف المراجعة الخارجية إلى إبداء رأى فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية، وما يترتب على ذلك من إضفاء الثقة والمصداقية على البيانات التي تتضمنها هذه القوائم، وقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من حالات الانهيار للكثير من الشركات الكبرى في مختلف دول العالم وفقدان الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وصاحب ذلك رفع الكثير من القضايا ضد مكاتب المراجعة التي تولت مراجعة القوائم المالية لتلك الشركات ولم يكن في تقاريرها ما يشير إلى عدم استمراريتها، ومن أشهر تلك القضايا إفلاس وانهيار عدد من الشركات الأمريكية العملاقة مثل شركةEnron عملاق الطاقة الأمريكية وشركة Worldcom ثاني أكبر شركة اتصالات أمريكية وما تبع ذلك من انهيار مكتب المراجعة العالمي Arthur Andersen الذي قام بمراجعة الحسابات والقوائم المالية لشركتي إنرون ووورلدكوم (Jean, et. al, 2004).

وذكر محللون اقتصاديون أن مكاتب المراجعة الكبرى أصبحت في وضع حرج في أعقاب الإعلان عن الفضائح

تاريخ استلام البحث 2011/6/1 وتاريخ قبوله 2012/10/18.

المالية لعدد من الشركات الكبرى مشددين على أن مكاتب المراجعة مسئولة مسئولية مباشرة عن التقارير المالية لهذه الشركات (Pitt,2001).

ولقد قامت العديد من الدول والهيئات المهنية ببذل مزيد من الجهود من أجل إصدار المعايير والتوصيات التي يساهم إتباعها في استعادة الثقة في المعلومات المالية المنشورة، حيث تعتبر المعلومات التي تفصح عنها الشركات سواء كانت مالية أو غير مالية من أهم الأدوات المستخدمة من قبل المستثمرين سواء المرتقبين أو الحاليين، لذلك لابد من توخي الحذر عند إعداد هذه المعلومات لكي تكون ذات جودة عالية مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة.

ويعتبر صافى الربح مؤشر للقيمة المضافة للشركة والذي ينعكس على قيمة أسهمها، كما يعتبر العديد من متخذي القرارات الأرباح السنوية البند الأكثر أهمية في القوائم المالية بالرغم من وجود العديد من العوامل التي قد تؤدى إلى انخفاض مستوى جودة الأرباح كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة بسبب تركيزها على حجم الأرباح دون التركيز على جودتها(Chan et al., 2006).

وتعرف جودة المراجعة بانها قدرة عملية المراجعة على اكتشاف والتقرير عن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، ويرتبط مستوى جودة المراجعة بمستوى جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن القوائم المالية التي تم مراجعتها بواسطة مراجعين ذوى جودة عالية قلما تحتوى على أخطاء جوهرية، مما ينعكس على تدنية تكاليف علاقة الوكالة القائمة بين المساهمين والإدارة (عيسى، 2008م).

إن المستثمرين يقومون بشراء الأسهم للحصول على توزيعات وأرباح رأسمالية محتملة، فالشركات تشارك المستثمرين في الأرباح التي تحققها من خلال التوزيعات النقدية أو إعادة استثمار الأرباح، كما تجذب سياسة التوزيعات التى تعلنها الشركة الجمهور للاكتتاب في أسهمها، وعادة ما توجد علاقة بين الأرباح والتوزيعات حيث تؤدى زيادة الأرباح الى زيادة التوزيعات، وفى بعض الأحيان تفوق الزيادة في التوزيعات الزيادة في الأرباح حيث تميل هذه الشركات الى الحفاظ على مستوى معين من التوزيعات حتى لو حدث انخفاض في الربح (حنفى، 2003م).

وتؤدى إدارة الأرباح إلى التقييم الخاطئ لقيم الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، حيث أن الإدارة في أي منشأة يكون لديها رغبة أكيدة في تعظيم القيمة السوقية للمنشأة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعظيم القيمة الذاتية لها سواء في سوق العمل أو لتدعيم موقفها داخل المنشأة ولذلك فإنها تستخدم كافة الوسائل والأساليب التي تساعدها في تحقيق هذه الرغبة، ومن ثم فإنها سوف تستخدم إستراتيجية محاسبية تساعدها في إظهار رقم الدخل المعلن عنه بصورة تبدو طبيعية ومحاولة تقريب رقم الدخل المعلن مع رقم الدخل المستهدف وهذا يساعد في التأثير إيجابياً على قيمة أسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية من خلال تدنية المخاطر المصاحبة للتقلبات في رقم الربح المعلن الذي على أساسه يتم قياس نصيب السهم في الأرباح وهو أحد أهم المتغيرات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للسهم في سوق التداول (سويلم، 1999م) .

وتساهم هذه الدراسة في تحديد العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية ومستوى جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية، من خلال تحديد مدى فعالية جودة المراجعة في تخفيض المستحقات الكلية وبالتالي تحقيق جودة الأرباح وتأثيرها على معدل التوزيعات النقدية المدفوعة.

مشكلة الدراسة:

تعتبر جودة المراجعة مطلباً أساسياً للعديد من الأطراف؛ حيث ترغب إدارة الشركات في إضفاء الثقة على قوائمها المالية، كما ترى المنظمات المهنية أن تحقيق الجودة عند تنفيذ مهام المراجعة يضمن وفاء مهنة المراجعة بمسئوليتها تجاه كافة الأطراف المعنية، كما أصبحت جودة المراجعة هي العامل الترجيحي للتمييز بين مكاتب المراجعة نظراً لحدة المنافسة بينها(Scott&Pitman,2005).

هذا، وتقوم الإدارة باتخاذ العديد من القرارات والتي قد تؤثر على المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها الأطراف المعنية بالشركة وقد تؤدى هذه القرارات إلى التأثير على صافى الدخل، وبالرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد

المعلومات المحاسبية في إطار من المعايير المهنية، والتي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد تستغل من قبل المديرين بالشركة لتحقيق بعض الأهداف، والذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة (مبارز، 2003م).

ويقصد بجودة الأرباح بأن الأرباح التي تعلنها الشركة تعبر بصدق عن الأرباح الحقيقية والفعلية للشركة، أي أن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وأن هذه الأرقام ليس فيها مبالغة أو تلاعب أو أرقام احتمالية (Bellovary et al., 2005).

وتقوم ادارة الشركات المساهمة بتحديد سياسة التوزيعات التى تتعلق بتوزيع صافي الأرباح بعد الضرائب على المساهمين، ويمكن أن تتضمن هذه السياسة عدم توزيع أرباح على الإطلاق إذا كان القانون يسمح بذلك، أو توزيع جميع الأرباح الصافية بعد الأخذ في الإعتبار الحد الأدنى من المتطلبات القانونية، أو توزيع أرباح بين هذين الحدين (شراب، 2006م).

ولقد أكدت العديد من الدراسات منها دراسة (أبو عجيلة وحمدان، 2010م)، ودراسة (أبو عجيلة والشريف، 2009م)، و دراسة (عيسى، 2008م) علي وجود أثر لجودة المراجعة الخارجية على جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية والتي من ضمنها صافى الدخل وبالتالي تحسين جودة الأرباح، كما أكدت دراسات اخرى كدراسة (Yu, 2011)، ودراسة (Ben-Amar,2010 & Adjaoud) على وجود تأثير لحوكمة الشركات وجودة المراجعة على سياسة توزيعات الأرباح فى الشركات المختلفة.

مما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلين التاليين:

هل يوجد تأثير لجودة المراجعة الخارجية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية ؟ وهل يوجد تأثير لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية؟.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية ومستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية وتأثيرها على معدل التوزيعات النقدية المدفوعة، ويمكن تحقيق الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1. التحقق من ان ارتفاع جودة المراجعة الخارجية يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.
2. التحقق من ان ارتفاع جودة الأرباح يؤثر على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

أهمية الدراسة:

ان أسواق الأوراق المالية في أي دولة فرصة استثمارية ممتازة وعامل جذب هام لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وقد شهدت الأعوام الأخيرة جهودًا حثيثة في معظم الدول النامية لتحسين المناخ الاستثماري فيها من خلال تهيئة الأوضاع والظروف الملائمة لجذب الاستثمارات، ومن ضمن هذه الجهود تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والتى قامت مصر بتطبيقها منذ أكتوبر 2005م والتى تعتبر جودة المراجعة أحد اركانها، وذلك بهدف احكام الرقابة على برامج الشركات المساهمة وأنشطتها نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة وما قد ينشأ من تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين، ومحاولة حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم منافعهم الخاصة، مما يؤدي الى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية المصرية والتي ستنعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية المصري، حيث يسعى المستثمرون إلى المشاركة فى مؤسسات وشركات ناجحة مولدة للإيرادات عن طريق شراء الأسهم للحصول على توزيعات وأرباح رأسمالية محتملة.

مما سبق يتضح اهمية الدراسة فى محاولة تحديد العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية ومستوى جودة الأرباح ومدى

انعكاسها على معدل التوزيعات النقدية مع تطبيق هذه الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

فروض الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضين رئيسيين هى:

أ- يؤدي ارتفاع جودة المراجعة الخارجية إلى تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية وذلك من خلال تخفيض المستحقات الكلية، أي أنه يوجد أثر لجودة المراجعة الخارجية على تخفيض المستحقات الكلية.

وينبثق عن هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية التي تقيس أثر كل خاصية من خصائص جودة المراجعة على تخفيض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية كما يلي:

1. يوجد تأثير ايجابى لقيمة أتعاب المراجعة على جودة الأرباح.
2. يوجد تأثير ايجابى لحجم مكتب المراجعة على جودة الأرباح.
3. يوجد تأثير ايجابى لفترة الاحتفاظ بالعميل على جودة الأرباح.
4. يوجد تأثير ايجابى للارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة على جودة الأرباح.
5. يوجد تأثير ايجابى للتأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة على جودة الأرباح.

ب- يوجد تأثير ايجابى لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

منهج وأسلوب الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم الاعتماد على كل من:

1. المنهج الاستقرائي: والذي تم على أساسه تحليل واستقراء أهم الدراسات والبحوث المتعلقة بمفهوم وخصائص جودة المراجعة، ومفهوم ومؤشرات جودة الأرباح، وسياسة توزيع الأرباح، ومدى تأثير جودة المراجعة الخارجية على تحسين جودة الأرباح، واثر جودة الأرباح على التوزيعات النقدية.
2. المنهج الاستنباطي: والذي تم على أساسه وضع تصور مقترح لكيفية الربط بطريقة منطقية بين جودة المراجعة الخارجية وجودة وتوزيعات الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة المصرية المدرجة في البورصة المصرية والتي نشرت تقاريرها المالية في الفترة من عام 2005م حتى عام 2009م، أما عينة الدراسة فتشتمل على خمسين شركة من هذه الشركات بالإضافة إلى مكاتب المراجعة الخاصة بها والتي بلغت 14 مكتباً فقط منها 9 مكاتب مرتبطة بمكاتب مراجعة عالمية، حيث تسيطر هذه المكاتب على أكثر من 80% من سوق المراجعة المصرى، وقد تم اختيار هذه الشركات لعدة أسباب أهمها:

- تتوافر لدى هذه الشركات جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة.
- لم يتم وقف تداول أسهمها خلال الفترة محل الدراسة.
- لم يتم دمجها مع شركات أخرى خلال الفترة محل الدراسة.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت جودة المراجعة وجودة الأرباح وسياسة توزيعات الأرباح، وفيما يلي أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بينهم:

أولاً: الدراسات العربية :

- دراسة (أبو عجيلة وحمدان، 2010م) :

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، وفحص مدى تأثير خصائص جودة المراجعة على تلك الممارسة، وتم تطبيق الدراسة على خمسين شركة من الشركات الصناعية الأردنية، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة من 2001م إلى 2006م بالرغم من وجود بعض التباين خلال تلك السنوات والذي يظهر جلياً في سنتي 2005م و 2006م، حيث كانت سنة 2005م هي أقل

السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، في المقابل كانت سنة 2006م هي أكثر السنوات حدة في ممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أن هناك أثراً ايجابى ذو دلالة إحصائية لكل خصائص جودة المراجعة التي تم استخدامها في الدراسة في إدارة الأرباح، باستثناء متغير ارتباط مكتب المراجعة بمكاتب عالمية.

- دراسة (أبو عجيلة والشريف، 2009م) :

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة الأرباح وجوانب حوكمة الشركات، وعرفت الدراسة جودة الأرباح بأنها تتمثل في مدى استمرارية الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وتم تطبيق الدراسة على خمسين شركة من الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة من 2001م الى 2006م، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة المراجعة وبين جودة الأرباح، وعدم وجود أي علاقة بين الجوانب الأخرى لحوكمة الشركات وجودة الأرباح.

- دراسة (أبو حمام، 2008م) :

هدفت الدراسة الى تحليل أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وقد تم تطبيق الدراسة على الشركات المدر جة في سوق فلسطين للأوراق المالي، وتم التطرق إلي مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد، ومن ثم توضيح جوانب العلاقة المتداخلة بينهما، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استمارة الستقصاء، وتم توزيعها على 150 من اعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي علي تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

- دراسة (عيسى، 2008م) :

هدفت هذه الدراسة إلى المساعدة في فهم جودة عملية المراجعة وتحديد مؤشرات الجودة، كما تناولت هذه الدراسة أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، وتم تطبيق هذه الدراسة على عينة قدرها 74 مديراً من مديرى المراجعة بمكاتب المراجعة الخارجية في مصر وتم تجميع البيانات عن طريق قائمة الاستقصاء، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين كل من حجم وسمعة منشأة المراجعة ومراقبة أداء المراجعين وتخصص الصناعة وتأهيل ومهارة المراجع وأتعاب المراجعة واستقلال المراجع وتعرضه للمساءلة القانونية من ناحية وجودة المراجعة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية بين كل من مدة خدمة المراجعة وأهمية العميل من ناحية وجودة المراجعة من ناحية أخرى، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح مما ينعكس ايجابياً على القوائم المالية المنشورة.

- دراسة (التويجرى و النافعابى، 2008م) :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آراء المراجعين حول العوامل ذات التأثير المحتمل على جودة خدمة المراجعة المؤداة بواسطة مكاتب المحاسبة القانونية في المملكة العربية السعودية، وكذلك العوامل المؤثرة في تفضيل العملاء لمكتب مراجعة على آخر، وتم تجميع بيانات الدراسة من خلال قائمة استقصاء والتى تم توزيعها على 56 مراجعا خارجيا تابعين الى 8 مكاتب فى مدينة جدة فى المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة بان هناك ثلاثة عوامل هى الأكثر تأثيراً في جودة المراجعة من وجهة نظر المراجعين هي: الخبرة العملية لأعضاء مكتب المراجعة في مجال المراجعة، و الموضوعية عند فحص وتقييم القوائم المالية وكتابة التقرير عنها، بالإضافة إلى الكفاءة العلمية لأعضاء مكتب المراجعة متمثلة بالشهادات الأكاديمية، أما أكثر ثلاثة عوامل مؤثرة

في قرار التفضيل بين مكاتب المراجعة فهي: التعامل السابق بين مكتب المراجعة والعميل، و أتعاب المراجعة، بالإضافة إلى السمعة والشهرة لمكتب المحاسبة.

- دراسة (شراب، 2006م) :

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر كل من صافى الأرباح، والأرباح النقدية الموزعة، والأرباح المحتجزة، والأسهم العينية، وتاريخ الإعلان عن توزيع الأرباح النقدية على إقبال المستثمرين في الأ سهم في سوق فلسطين على شراء أسهم الشركات المدرجة التي تحقق ارباحاً، وتمثلت عينة الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأ وراق المالية وعددها 28 شركة وذلك عن طريق استخدام أسلوب المسح الشامل، وقد غطت الدراسة الفترة من سنة 1997م وحتى نهاية سنة2005م، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة الى إن نصيب السهم من الأرباح يؤثر على سعر السهم السوقي، وتأثير نصيب السهم من الأرباح النقدية الموزعة أكبر من تأثير نصيب السهم من الأرباح المحتجزة على كلٍ من سعر وقيم تداول السهم في السوق، ونصيب السهم من صافي الربح يفوق التغير في السعر السوقي له.

ثانياً: الدراسات الأجنبية :

- دراسة (Abbadi & Al-Zyoud, 2012):

هدفت هذه الدراسة الى اختبار اثر التزام اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين كإحدى آليات الحاكمية الرشيدة في قيام ادارات الشركات بالتلاعب بالارباح عن طريق دراسة عينة مكونة من 19 شركة من الشركات المساهمة في المملكة المتحدة، وتم قياس التزام اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين بثلاثة مؤشرات :عدد اجتماعات مجلس الادارة التي تم حضورها من قبل الاعضاء غير التنفيذيين، عدد اجتماعات اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين بدون الاعضاء التنفيذيين، ومكافات اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين، كما تم قياس ادارة الارباح باستخدام مؤشر المستحقات الاختيارية عن طريق نموذج جونز المعدل، وقد تم استخدام نموذج النحدار المتعدد لتحليل النتائج، وتوصلت الدراسة الى ان التزام اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين (مقاساً بمكافأتهم) هو آلية مهمة للحد من ممارسة التلاعب بالارباح، في حين لم تظهر المؤشرات الاخرى المستخدمة لقياس التزام اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين (عدد اجتماعات مجلس الادارة التي تم حضورها من قبل الاعضاء غير التنفيذيين، عدد اجتماعات اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين بدون الاعضاء التنفيذيين) علاقة ذات دلالة احصائية مع مقياس ادارة الارباح المستخدمة (المستحقات الاختيارية).

وتؤكد هذه النتائج بالاضافة للدراسات السابقة في الادب المحاسبي بأن استقلالية اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين ومدى التزام اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين هي آليات مهمة من آليات حوكمة الشركات للحد من التلاعب بالارباح المعلنة.

- دراسة (Jiraporn et al.,2011) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تاثير تطبيق حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح فى الشركات المختلفة، وكانت عينة الدراسة مكونة من 9893 مشاهده فى الشركات الأمريكية خلال السنوات من 2001 م الى 2004 م، واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، وتوصلت الدراسة الى ان الشركات ذات المستوى المرتفع فى تطبيق حوكمة الشركات تميل بدرجة كبيرة الى سداد التوزيعات وتكون هذه التوزيعات مرتفعة مقارنة بالشركات الأخرى، مما يؤكد فكرة ان حوكمة الشركات لها تأثير واضح على القرارات المهمة للشركة مثل سياسة توزيعات الأرباح.

-دراسة (Adjaoud &Ben-Amar,2010):

هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات وسياسة توزيع الأرباح فى كندا، وشملت عينة الدراسة على 714 شركة مسجلة فى سوق تورنتو للأوراق المالية خلال الفترة من 2002م الى 2005م، واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لتحليل البيانات بطريقة المربعات الصغرى، وتوصلت الدراسة الى ان الشركات التى تطبق الحوكمة تكون توزيعات اسهمها مرتفعة، وأن تكوين مجلس الادارة والسياسة الخاصة بحقوق المساهمين يؤثران بطريقة ايجابية على مؤشرات توزيع الأرباح، كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة بين كل من حجم الشركة ومستوى التدفق النقدى الحر وتوزيعات الأرباح، ووجود علاقة

عكسية بين مخاطر الشركة وتوزيعات الأرباح.

-دراسة (Griffin et al.,2008):

هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات والأتعاب المدفوعة مقابل الحصول على خدمة المراجعة الخارجية، وكانت عينة الدراسة مكونة من 5267 مشاهده فى الشركات الأمريكية خلال السنوات من 2001 م الى 2005 م، واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لتحليل البيانات بطريقة المربعات الصغرى، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة متبادلة بين المراجعة والحوكمة، حيث تعتبر خدمات المراجعة احد الوسائل للحصول على مستوى مرتفع من الحوكمة، كما ان المراجعين يستفيدوا من تطبيق الحوكمة فى الشركات عند تسعير خدماتهم، فكلما زاد مستوى الحوكمة كلما قلت تكلفة خمات المراجعة، وبالرغم من ان تحسين مستوى الحوكمة المطبقة بالشركة يعتبر مكلف الا ان ذلك يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية والرقابة الداخلية مما يؤدي بدوره الى تخفيض مخاطر المراجعة وتقليل اتعاب المراجعة.

- دراسة (Bellovary et al.,2005):

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف جودة الأرباح وكيفية قياسها في الشركات الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من أثنتين من كبرى شركات الأدوية فى الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2003م، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية استخدام المستحقات كمؤشر يعكس جودة الأرباح في الشركات، حيث يشير المستوى المنخفض من المستحقات إلى زيادة دقة الاجتهادات والتقديرات وبالتالي زيادة مستوى جودة الأرباح، حيث تدل جودة الأرباح على قدرة الأرباح المفصح عنها في بيان أرباح الشركة الحقيقية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، كما توصلت الدراسة إلى أنه يجب على المراجع الخارجي تقييم جودة الأرباح للشركات التي يقوم بمراجعتها وان يتضمن تقريره مستوى جودة هذه الأرباح.

- دراسة (Tendeloo, 2005)) :

تناولت هذه الدراسة فحص العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح في الشركات الخاصة، إذ شملت عينت الدراسة على 120شركة في 6 دول هي: بلغاريا، فنلندا، فرنسا، هولندا، اسبانيا، المملكة المتحدة، واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الخاصة في البلدان التي تسودها قوانين قوية لحماية المستثمر أقل ممارسة لإدارة الأرباح؛ كما تساهم جودة المراجعة المرتفعة في الحد من إدارة الأرباح، كما أن قوانين حماية المستثمر تساهم في تخفيض الفرق في أداء شركات المراجعة الكبيرة والصغيرة.

- دراسة (Caneghem, 2004)) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين جودة المراجعة وإدارة الأرباح في الشركات المسجلة بالسوق المالي البريطاني وذلك خلال الفترة من 1999م -2003م، وشملت عينة الدراسة على 1256 شركة، واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لتحليل البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة تعمل على الحد من إدارة الأرباح داخل تلك الشركات، حيث تعتبر بريطانيا السوق المحاسبي الأقل انتظاما والأقل من حيث تكاليف المقاضاة مقارنة بأمريكا، كما توصلت إلى انه ليس هناك فروق كبيرة بين جودة خدمات المراجعة المؤداة من قبل مكاتب المراجعة الكبيرة والصغيرة.

بعد العرض السابق لبعض الدراسات المرتبطة بموضوع البحث، تبين اتفاق هذه الدراسات على أهمية وخصائص جودة المراجعة، وكذلك اتفاقها على استخدام المستحقات كأحد مؤشرات جودة الأرباح، وأثر حوكمة الشركات على سياسة التوزيعات، كما اعتمدت معظم هذه الدراسات على قائمة استقصاء لتجميع بيانات الدراسة.

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من حيث أنها تبحث في تحديد تأثير جودة المراجعة الخارجية على تحسين جودة الأرباح ومدى انعكاسها على التوزيعات النقدية في مصر، حيث لم تتناول اى من الدراسات السابقة العلاقة بين هذه المتغيرات مكتملة، كما تناولت الدراسة مجموعة من خصائص جودة المراجعة التي لم يتم تناولها مجتمعة في أي من الدراسات السابقة، كما طبقت الدراسة على خمسين شركة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في البورصة المصرية إذ توجد فروق في البيئة القانونية والثقافية والاقتصادية التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة بالبيئة المصرية، وذلك عن طريق اختبارات

إحصائية متعددة لاختبار صحة البيانات المالية للدراسة محل البحث وليس عن طريق قائمة الأستقصاء كما فى معظم الدراسات السابقة.

الإطار النظري للدراسة:

تتناول الدراسة النظرية العديد من المفاهيم والنقاط كمفهوم وخصائص جودة المراجعة، ومفهوم ومؤشرات جودة الأرباح، وأثر جودة المراجعة في تحسين جودة الأرباح، وأثر جودة الأرباح على التوزيعات النقدية.

مفهوم وخصائص جودة المراجعة:

اهتمت العديد من الدراسات كدراسة (أبو عجيلة وحمدان، 2010م)، ودراسة (أبو عجيلة والشريف، 2009م)، و دراسة (عيسى، 2008م) بجودة خدمة المراجعة والعوامل المؤثرة فيها وذلك لأن جودة خدمة المراجعة التي تقدمها مكاتب المراجعة لها تأثير كبير على جودة البيانات المالية التي تصدرها الشركات المختلفة، وتلك البيانات يعتمد عليها العديد من الأطراف عند اتخاذ قراراتهم المختلفة.

وتعبر جودة المراجعة عن قدرة المراجع الخارجي في الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد عن القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها (Schipper& Vincent,2003).

ويوجد العديد من الأسباب للاهتمام بجودة المراجعة منها: رغبة المراجع الخارجي في إضفاء مصداقية أكبر على تقريره، ورغبة إدارة الشركة في إضفاء الثقة على قوائمها المالية، ورغبة المنظمات المهنية في ضمان وفاء مهنة المراجعة بمسئوليتها تجاه جميع الأطراف المعنية (Caneghem ,2004)).

ويمكن تعريف جودة المراجعة بأنها درجة الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي القوائم المالية، كما يمكن تعريفها بأنها مقياس لمقدرة المراجع الخارجي على تقليل تحيز البيانات المحاسبية وزيادة دقتها (عيسى، 2008م).

لقد أشار الباحثون إلى أن المحاسبة في الولايات المتحدة قد أصبحت غاية في التعقيد لدرجة أن المبادئ المحاسبية فُقدت في خضم تفصيلات المعايير المحاسبية الدقيقة، كما نتج عن الفضائح المالية المتكررة زيادة الضغوط على المراجعين والشركات محل المراجعة للالتزام بالسلوك الأخلاقي وإصدار تقارير مالية عادلة ذات جودة عالية، والمطالبة بزيادة جودة عمل المراجعة وفعالية استقلاليتها من خلال وجود معايير صارمة يجب على المراجعين ومكاتب المراجعة الالتزام بها (Hwang and Staley, 2005).

ولقد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountantsفي ديسمبر 2007م ورقة عمل حول إدارة مكاتب المراجعة كأحد العوامل المؤثرة على جودة المراجعة، واستندت هذه الورقة البحثية على المعيار الدولي لمراقبة جودة المراجعة Audit Quality Control الصادر في يونيو 2005م، وأوضحت أن نظام مراقبة جودة أداء عملية المراجعة يتكون من ستة عناصر هي: مسئوليات القادة تجاه الجودة داخل مكاتب المراجعة، والمتطلبات الأخلاقية والسلوكية، وشروط قبول واستمرارية العلاقات مع العملاء وطبيعة المهام الخاصة، وكفاءة الموارد البشرية، وأداء المهام وفقا للمعايير المهنية، والرقابة والمتابعة(IFAC,2005) & (IFAC,2007).

كما قام المجلس البريطاني للتقارير المالية Financial Reporting Council في فبراير 2008م بإصدار إطار عام لجودة المراجعة The Audit Quality Framework، وأكد المجلس على أن هذا الإطار قد جاء بهدف دعم الاتصالات بين المراجعين وكل من لجان المراجعة الداخلية بالشركات محل المراجعة وكذلك معدي القوائم المالية بهذه الشركات بالإضافة إلى كافة المستثمرين والمهتمين بجودة أداء عملية المراجعة؛ كما حدد المجلس خمسة مكونات رئيس لإطار جودة المراجعة تتمثل في: الثقافة السائدة داخل مكاتب المراجعة، والمهارات والقدرات الشخصية لكل من الشركاء وأعضاء فرق المراجعة، وفعالية وكفاءة عملية المراجعة، ونفعية تقارير المراجعة وإمكانية الاعتماد عليها، بالإضافة إلى عوامل أخرى تخرج عن نطاق سيطرة مكاتب المراجعة مثل؛ مدى تطبيق مدخل حوكمة الشركات ومدى كفاءة وقوة لجان المراجعة(FRC,2008).

وقد أصدرت هيئة سوق المال المصرية في ديسمبر 2006م معيارا بعنوان: مراقبة الجودة للمؤسسات التي تقوم بالمراجعة والفحص المحدود للمعاملات المالية التاريخية

وغير ذلك من مهام التأكد ومهام الخدمات الأخرى المتعلقة بها، والذي مثّل الترجمة العربية للمعيار الدولي لمراقبة جودة المراجعة فيما عدا بعض الفقرات التي استند فيها المعيار المصري على ما ورد في الميثاق المصري العام لآداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة(الهيئة العامة لسوق المال المصرية،2006م).

كما حلت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم (10) لعام 2009م الصادر عن مجلس الشعب المصري محل الهيئة العامة لسوق المال كجهة رقابية تتمتع بصلاحيات تمكنها من حماية المستثمرين ومن تنظيم وتنمية سوق رأس المال والرقابة على السوق والمؤسسات العاملة والمتعاملين فيه، ولقد قامت الهيئة بإنشاء وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات، وذلك بغرض رفع مستوى جودة مكاتب المراجعة الخارجية العاملة في جمهورية مصر العربية.

ويمكن تقسيم العوامل التي يحتمل أن يكون لها تأثير على جودة خدمة المراجعة المقدمة إلى:عوامل ترجع إلى مقدم الخدمة نفسه (مكتب المراجعة)، وعوامل ترتبط بمن تقدم له الخدمة (الشركة محل المراجعة)، وبعضها مرتبط بجهات أو مسببات أخرى (التويجرى و النافعابي، 2008م).

ويمكن تحديد العوامل الأكثر تأثيراً من وجهة نظر المراجعين على جودة المراجعة فيما يلي: الخبرة العملية لأعضاء مكتب المراجعة، والموضوعية عند فحص وتقييم القوائم المالية وكتابة التقرير عنها، والكفاءة العلمية لأعضاء مكتب المراجعة متمثلة بالشهادات الأكاديمية والمهنية، و المحافظة على سرية المعلومات التي يحصل عليها المكتب من العميل، واستقلالية مكتب المراجعة عن العميل، ومدى تطبيق المبادئ والمعايير والتعليمات الصادرة من الهيئات المتخصصة والجهات المهنية، ومقدار الجهد والوقت المبذول في عملية المراجعة. أما أكثر العوامل تأثيراً في قرار العميل في اختيار مكتب المراجعة من وجهة نظر المراجعين فتتمثل فيما يلي: التعامل السابق بين مكتب المراجعة والعميل، وأتعاب المراجعة، وسمعة وشهرة مكتب المراجعة، وجودة خدمة المراجعة (التويجرى و النافعابى، 2008م).

كما يمكن تحديد مجموعة من المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس جودة المراجعة الخارجية كما يلي: حجم مكتب المراجعة، و سمعة مكتب المراجعة، ومراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلي على الجودة بمكتب المراجعة، وتخصص الصناعة، ومدة خدمة المراجعة، وأهمية العميل موضوع المراجعة، وأتعاب المراجعة، وتعرض المراجع للمساءلة القانونية، واستقلال وموضوعية المراجع، وتأهيل ومهارة المراجع (عيسى، 2008م).

مما سبق يرى الباحث أنه بالرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت خصائص ومقاييس جودة المراجعة إلا انه لا يوجد اتفاق عام على خصائص ومقاييس موحدة وذلك بسبب اختلاف بيئة التطبيق، ومن أبرز واهم الخصائص التي يمكن الاعتماد عليها عند قياس جودة المراجعة ما يلي:

- قيمة أتعاب المراجعة.
- حجم مكتب المراجعة.
- فترة الاحتفاظ بالعميل.
- الارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة.
- التأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة.

مفهوم ومؤشرات جودة الأرباح:

تعرف جودة الأرباح بأنها مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وهي عبارة عن علاقة موجبة وكلما زاد الارتباط دل ذلك على ارتفاع جودة الأرباح (درغام، 2008م).

ويختلف مفهوم جودة الأرباح تبعاً لاختلاف أهداف مستخدمي القوائم المالية، حيث يرى البعض أن وجود بنود غير عادية في الأرباح المفصح عنها يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، ويرى آخرون بأن الأرباح ذات جودة عالية إذا ما تم قياسها والإفصاح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يرى الدائنون بأن الأرباح تعتبر ذات جودة عالية إذا كان يمكن تحويلها إلى تدفقات نقدية بسرعة (Dechow & Schrand,2004).

ويعتبر صافى الدخل مؤشر للقيمة المضافة للشركة والذي ينعكس على قيمة أسهمها، كما يعتبر العديد من متخذي القرار بأن الأرباح السنوية البند الأكثر أهمية في القوائم المالية، إلا أنه يوجد العديد من العوامل التي قد تؤدى إلى انخفاض مستوى جودة الأرباح كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير

رشيدة بسبب تركيزها على حجم الأرباح دون التركيز على جودتها(Chan et al. ,2006)).

ويمكن استخدام المستحقات كمؤشر يعكس جودة الأرباح في الشركات، حيث يشير المستوى المنخفض من المستحقات إلى زيادة دقة الاجتهادات والتقديرات وبالتالي زيادة مستوى جودة الأرباح، أما الأرباح المصحوبة بزيادة المستحقات فتشير إلى تدنى مستوى دقة الاجتهادات والتقديرات وبالتالي تدنى الدقة في حساب الأرباح مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، وهذه الجودة المنخفضة تؤدى إلى عوائد مستقبلية ضعيفة، حيث تدل جودة الأرباح على قدرة الأرباح المفصح عنها في بيان أرباح الشركة الحقيقية والتنبؤ بالأرباح المستقبلية (Bellovary et al.,2005) .

وقد قام (Sloan, 1996) بدراسة تتعلق بجودة الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية، وفرق Sloan بين الأرباح مرتفعة الجودة وبين الأرباح منخفضة الجودة، حيث عرف الأولى بأنها تلك الأرباح التي تتضمن بصفة أساسية تدفقات نقدية من عمليات تشغيلية، أما الأرباح منخفضة الجودة فعرفها بأنها تلك التي اعتمدت بصورة شبه كاملة على أساس الاستحقاق، وقد توصل Sloan في دراسته على عينة من الشركات والتي اعتمدت بقدر كبير على أساس الاستحقاق إلى أن الأثر الموجب على الأرباح نتيجة الاستخدام الواسع لأساس الاستحقاق سوف يتبعه أثر عكسي في السنوات التالية حيث تميل الأرباح إلى الانخفاض في السنوات الثلاثة التالية، كما توصل إلى انخفاض أسعار الأسهم لتلك الشركات على مدار السنوات الثلاث التالية وأن هذا الانخفاض راجع إلى ضعف القدرة التنبؤية للأرباح .

وقد أوضح نموذج (Richardson & Sloan, 2004) أنه يمكن تقسيم الأرباح إلى تدفقات نقدية ومستحقات، كما أن استمرارية وثبات التدفقات النقدية أكبر من استمرارية وثبات المستحقات، حيث تعتبر المستحقات أكثر عرضة لتلاعب المديرين وبالتالي فهي مقياس صالح لجودة الأرباح، فكلما انخفضت المستحقات الكلية كلما زادت جودة الأرباح .

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة وطيدة بين جودة الأرباح وإدارة الأرباح، حيث أن ممارسة إدارة الأرباح تؤدى إلى انخفاض جودة الأرباح، وقد تلجأ الإدارة لإدارة الأرباح لتحقيق الاستقرار في الأرباح على مدار الفترات المحاسبية بهدف خفض المخاطر المصاحبة لهذه الأرباح، عن طريق التحكم المتعمد بالتخفيض أو الزيادة في الأرباح المنشورة لتصبح في مستوى معين يعتبر حالياً المستوى العادي للأرباح وذلك محاولة من الإدارة لتقليل التباين غير العادي في الأرباح إلى الحد الذي تسمح به المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ السليمة للإدارة (Haq ,2002).

وبذلك يمكن قياس جودة الأرباح عن طريق مدى خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالاعتماد على قياس المستحقات للتوصل إلى وجود أو عدم وجود إدارة أرباح، فإذا كانت الأرباح خالية من وجود ما يدل على انه تم إدارتها فان ذلك يشير إلى جودة الأرباح.

أثر جودة المراجعة في تحسين جودة الأرباح:

إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار وهي: منفعة المعلومات، درجة الرضا على المعلومات، درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات (مبارك و بوشوشة، 2010م).

وتشير نظرية الوكالة إلى أن الشركة تعتبر سلسلة من العلاقات بين أطراف مختلفة، وانه يوجد تعارض في المصالح بين هذه الأطراف، وكلما زاد هذا التعارض كلما زادت مشاكل وتكاليف الوكالة، وتتمثل هذه المشاكل في عدم قدرة الأصيل على متابعة الوكيل، وعدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل، وتهدف المراجعة إلى تخفيف عدم تماثل المعلومات وإبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية، حيث ترتبط جودة المراجعة العالية بمستوى منخفض من عدم تماثل المعلومات ومستوى منخفض من عدم التأكد بشأن تنفيذ الالتزامات التعاقدية، وبذلك تعتبر عملية المراجعة أداة رقابية خارجية تؤدى إلى إضفاء المصداقية على القوائم المالية، وبالتالي فانه يوجد علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وجودة المراجعة (Arrunada,2000).

ولقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن جودة المراجعة تؤدى إلى الحد من سلوك إدارة الأرباح وتقديم معلومات

دقيقة خالية من التحيز والسلوك الانتهازي، وبالتالي تزيد من جودة الأرباح، كما توصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين كل من حجم مكتب المراجعة وتخصصه في مراجعة قطاع معين وجودة الأرباح، حيث تزيد جودة الأرباح في الشركات التي تراجع قوائمها المالية مكاتب مراجعة كبيرة ومتخصصة في مراجعة قطاع معين (Chen& Zhou, 2006).

وقد تناولت دراسة (Jean et. Al, 2004) تحديد العوامل المؤثرة في إدارة الأرباح من قبل المديرين، وذلك بسبب علاقتهم المباشرة بإعداد التقارير المالية، والتي تتيح لهم الفرصة للتأثير على أرقام الأرباح المفصح عنها في تلك التقارير بما يحقق أهدافهم الشخصية، وتوصلت الدراسة إلى الكشف عن بعض العوامل المؤثرة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، بحيث يمكننا تقسيمها إلى عوامل داخلية مثل وجود لجان مراجعة، وعوامل خارجية مثل جودة المراجعة الخارجية، ووجود قوانين حماية المستثمرين.

وبناء على ما سبق يتضح أن جودة المراجعة الخارجية تؤدى إلى دقة وموضوعية التقارير المالية وتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية وتحقيق جودة الأرباح وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية، وذلك لوجود تأثير مباشر لجودة المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية، حيث يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ العديد من القرارات مثل قرار الاحتفاظ أو التخلص من الأوراق المالية، وبالتالي التأثير على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية.

أثر جودة الأرباح على التوزيعات النقدية:

ينظر المستثمرون إلى التوزيعات على أنها مصدر للمعلومات عن كفاءة الإدارة في تسيير نشاط الشركة، فحملة الأسهم لا تتاح لهم في الواقع فرصة متابعة النشاط الفعلي للشركة، ومن ثم فإنهم ينظرون إلى سياسة التوزيع على أنها مؤشر للنجاح الذي تحققه الشركة، حيث تترك زيادة قيمة الأرباح الموزعة للسهم من سنة لأخرى انطباعاً ايجابياً لدى المتعاملين في سوق رأس المال عن فاعلية أداء الشركة، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها العادية (حنفى، 2003م).

ويعطى ارتفاع توزيعات الأرباح المستثمر إشارة موجبة لارتفاع الأرباح المستقبلية للشركة والتي تؤدي إلى الزيادة في سعر السهم، وبالعكس فان الانخفاض في دفع التوزيعات ينظر إليه كإشارة سالبة حول دلائل الانخفاض فى الأرباح المستقبلية مما يؤدي إلى انخفاض سعر السهم (نور، 2003م).

ويعتبر ربح الشركة من المحددات الأساسية لسعر السهم، لذلك ينصح المحلل المالي بشراء الأسهم التي يتوقع زيادة أرباحها كما ينصح ببيع الأسهم التي يتوقع اتجاه أرباحها إلى الانخفاض، ومع هذا فقد يتضح في الأجل القصير عدم وجود ارتباط بين أسعار الأسهم والربح، فقد تتجه الأسعار في اتجاه عكسي للربح أو قد تتزايد بنسبة صغيرة بالمقارنة بنسبة الزيادة في الربح؛ ويمكن تفسير هذه التحركات من خلال نظرية الثقة حيث يتضح أن سعر السهم يتوقف على درجة ثقة المستثمر في الأوراق المالية أكثر من الاعتماد على الربح، أي أن درجة الثقة أوعدم الثقة فى السهم قد تدفع سعر السهم إلى الزيادة أو الانخفاض (شراب، 2006م).

وقد تلجأ إدارة الشركة لممارسة إدارة الأرباح والتلاعب فيها لاظهار الأرباح بأنها أكثر استقراراً وثباتاً، مما يعطى انطباعاً عن انخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وبالتالي ينتج عنها ارتفاع في أسعار أسهمها، وانخفاض التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض والتمويل، وكذلك زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في الشركة (سويلم، 1999م).

وتنبع اهمية جودة الأرباح فى ان المستثمر يعتمد فى قراراته على دلالة وتوقيت وشفافية القوائم المالية، فاذا لم تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية ذات مغزى للمستثمر فيما يخص ما كانت عليه وما هي عليه الآن وما سوف تصبح في المستقبل سوف ينتج عن ذلك تضليل المستثمر، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في المعلومات المالية في أسواق رأس المال (Hunt , 2001).

الدراسة التطبيقية:

بناء على ما عرض من خلال الدراسة النظرية والدراسات السابقة ومشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، يمكن القيام بالدراسة التطبيقية من خلال عرض نموذجى الدراسة ثم تحليل البيانات واختبار الفروض، حيث يعكس النموذج الأول العلاقة المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في خصائص جودة المراجعة الخارجية والتي من

المتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع الرئيس المتمثل في جودة الأرباح، كما يعكس النموذج الثاني العلاقة المفترضة بين جودة الأرباح كمتغير مستقل على معدل التوزيعات النقدية كمتغير تابع.

وفيما يلي عرض لنموذجى ومتغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

1. النموذج الأول:

$$EQ=\alpha+\beta_1 AF+\beta_2 AS+$$

$$\beta_3 CK+\beta_4 IR+\beta_5 AQ+\ell$$

حيث إن:

EQ: جودة الأرباح، المعبر عنها بانخفاض المستحقات الكلية، وهى المتغير التابع، وهو متغير متصل.

α: قيمة الثابت (ألفا).

β_{1-6} : الميل للمتغيرات المستقلة (بيتا).

AF : قيمة أتعاب المراجعة، وهو المتغير المستقل الأول، وهو متغير متصل.

AS : حجم مكتب المراجعة، وهو المتغير المستقل الثاني، وهو متغير متصل.

CK : فترة الاحتفاظ بالعميل، وهو المتغير المستقل الثالث، وهو متغير وهمي.

IR: الارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة، وهو المتغير المستقل الرابع، وهو متغير وهمي.

AQ: التأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة، وهو المتغير المستقل الخامس، وهو متغير متصل.

e: الخطأ العشوائي.

2. النموذج الثاني:

$$DP = \alpha + \beta EQ + \ell$$

حيث أن:

DP: معدل التوزيعات النقدية، المعبر عنها بالتوزيعات النقدية المدفوعة/صافى الأرباح، وهو المتغير التابع، وهو متغير متصل.

EQ: جودة الأرباح، المعبر عنها بانخفاض المستحقات الكلية، وهى المتغير المستقل، وهو متغير متصل.

α: قيمة الثابت (ألفا).

β: الميل للمتغيرات المستقلة (بيتا).

أولاً: خصائص جودة المراجعة الخارجية:

1. قيمة أتعاب المراجعة: سيتم قياس هذا المتغير من خلال قيمة أتعاب كل مكتب مراجعة بالجنيه المصري خلال سنوات الدراسة.
2. حجم مكتب المراجعة: سيتم قياس هذا المتغير من خلال عدد الموظفين العاملين بكل مكتب مراجعة خلال سنوات الدراسة.
3. فترة الاحتفاظ بالعميل: لأغراض التحليل الاحصائى سيأخذ مكتب المراجعة الذي يحتفظ بالعميل لأكثر من عامين القيمة (1)، والقيمة (صفر) في حالة عدم الاحتفاظ بالعميل.
4. الارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة: لأغراض التحليل الاحصائى سيأخذ مكتب المراجعة الذي يرتبط بمكتب عالمي القيمة (1)، والقيمة (صفر) في حالة عدم ارتباطه بمكتب عالمي.
5. التأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة: سيتم قياس هذا المتغير من خلال عدد الموظفين العاملين بمكتب المراجعة الحاصلين على شهادات مهنية دولية أو عضوية جمعية المحاسبية والمراجعين المصرية.

ثانياً: جودة الأرباح:

سيتم استخدام نموذج Richardson & Sloan لقياس جودة الأرباح في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المصرية المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة الممتدة من عام 2005م وحتى عام 2009م، حيث أوضح هذا النموذج أنه يمكن تقسيم الأرباح إلى تدفقات نقدية ومستحقات، كما أن استمرارية وثبات التدفقات النقدية أكبر من استمرارية وثبات المستحقات، حيث تعتبر المستحقات أكثر عرضة لتلاعب المديرين وبالتالي فهي مقياس صالح لجودة الأرباح، فكلما انخفضت المستحقات الكلية كلما زادت

جودة الأرباح، ويمكن قياس جودة الأرباح باستخدام هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية (Richardson & Sloan, 2004):

$$ROA_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1\left(ROA_{i,t} - TACC_{i,t}\right) + \gamma_2 TACC_{i,t} + \upsilon_{i,t+1}$$

حيث أن:

$ROA_{i,t+1}$: معدل العائد على الأصول للشركة (i) في السنة القادمة (t+1).

حيث أن: معدل العائد على الأصول = الأرباح من عمليات التشغيل المستمرة / متوسط الأصول الكلية، والذي تم استخدامه للتعبير عن ربحية الشركة لتجنب تأثير حجم الشركة على الأرباح، كما تم استخدام الأرباح من عمليات التشغيل المستمرة لتجنب تأثير البنود غير المتكررة على صافى الأرباح وبالتالي على استمرارية وثبات الأرباح.

γ_1: استمرارية وثبات التدفقات النقدية.

γ_2: استمرارية وثبات المستحقات.

γ_{t+1}: الخطأ العشوائي.

$TACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة الحالية (t).

بفرض أن:

$(\gamma_2-\gamma_1) < 0$ والتي تعنى استمرارية التدفقات في السنوات القادمة أكثر من استمرارية المستحقات، حيث γ_2 $(< \gamma_1)$ وهو ما يشار إليه بجودة الأرباح؛ وللتركيز على استمرارية المستحقات في جودة الأرباح فسيتم تعديل المعادلة السابقة لتصبح كما يلي:

$$ROA_{i,t+1} = \gamma_0 + \gamma_1\left(ROA_{i,t}\right) + \left(\gamma_2 - \gamma_1\right) TACC_{i,t} + \upsilon_{i,t+1}$$

كما يمكن التعبير عن جودة الأرباح بمعادلة الانحدار التالية:

$$ROA_{i,t+1} = \rho_0 + \rho_1 ROA_{i,t} + \rho_2 TACC_{i,t} + \upsilon_{i,t+1}$$

حيث أن:

$\gamma_1 = \rho_1$ وكذلك فإن $\rho_2 = (\gamma_2 - \gamma_1)$ مع افتراض أن $\rho_2 < 0$ بحيث تكون المعادلة أكثر سلبية في حالة وجود تمثيل أقل للمستحقات في الأرباح بمعنى وجود جودة أرباح عالية.

وقد تم حساب المستحقات الكلية عن طريق المعادلة الآتية:

$$TACC_{i,t} = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة الحالية (t)..

$\triangle WC = WC_t - WC_{t-1}$ التغير في صافى رأس المال العامل.

حيث أن: صافى رأس المال العامل = الأصول المتداولة التشغيلية- الالتزامات المتداولة التشغيلية، والأصول المتداولة التشغيلية = الأصول المتداولة- (النقدية+ الاستثمارات قصيرة الأجل)، والالتزامات المتداولة التشغيلية = الالتزامات المتداولة- الديون قصيرة الأجل.

$\triangle NCO = NCO_t - NCO_{t-1}$ التغير في صافى الأصول غير المتداولة التشغيلية.

حيث أن: صافى الأصول غير المتداولة التشغيلية = الأصول غير المتداولة التشغيلية- الالتزامات غير المتداولة التشغيلية، والأصول غير المتداولة التشغيلية = إجمالي الأصول – الأصول المتداولة – الاستثمارات طويلة الأجل والسلف، والالتزامات غير المتداولة التشغيلية = إجمالي الالتزامات – الالتزامات المتداولة – الديون طويلة الأجل.

$\triangle FIN = FIN_t - FIN_{t-1}$ التغير في صافى الأصول المالية.

حيث أن: صافى الأصول المالية = الأصول المالية – الالتزامات المالية، والأصول المالية = الاستثمارات قصيرة الأجل + الاستثمارات طويلة الأجل، والالتزامات المالية = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل + الأسهم الممتازة.

ثالثاً: التوزيعات النقدية:

سيتم قياس توزيعات الأرباح النقدية من خلال تحليل القوائم المالية للشركات محل الدراسة عن طريق حساب معدل التوزيعات النقدية المتمثل فى التوزيعات النقدية

المدفوعة/صافى الأرباح، وقد استخدمت العديد من الدراسات معدل التوزيعات النقدية كمؤشر لقياس التوزيعات النقدية فى الشركات المختلفة مثل دراسة (Jiraporn et al.,2011)، ودراسة (Adjaoud &Ben-Amar,2010) .

وتشتمل الدراسة التطبيقية على ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: يتعلق بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي من خلال التعرف على مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، فإذا لم تكن هذه البيانات موزعة توزيعا طبيعياً، يجب إجراء المعالجة اللازمة على هذه البيانات التي تمكننا من استخدامها بالشكل الصحيح لاختبار الفروض، ثم سيتم استخدام اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test، ثم اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test، وأخيراً اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity.

المحور الثاني: يتناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الوسط الحسابي Mean كأحد المقاييس الإحصائية الوصفية Descriptive Statistics Measures، وذلك لوصف عينة ومتغيرات الدراسة وصفاً يعكس واقع البيانات.

المحور الثالث: يتناول هذا المحور اختبار فروض الدراسة واحتساب معلمات نموذج الانحدار المشترك Pooled Data Regression.

المحور الأول: اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفروض، يجب أولاً التعرف على خصائص البيانات للتحقق من مدى ملاءمتها لاختبار الفروض، ويوضح الجدول التالي الاختبارات الإحصائية الضرورية للتأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

جدول رقم (1) اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي للنموذج الأول

#	المتغير	اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera Test		اختبار التداخل الخطي Multicollinearity	
		J-B	Prob.	Tolerance	VIF
1	قيمة أتعاب المراجعة	1.199	0.0549	0.814	1.228
2	حجم مكتب المراجعة	1.78	0.076	0.612	1.634
3	التأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة	0.276	0.0871	0.931	1.074
4	فترة الاحتفاظ بالعميل	-	-	0.876	1.142
5	الارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة	-	-	0.677	1.478
6	جودة الأرباح (لنخفاض المستحقات الكلية)	1.83	0.063	-	-
اختبار الارتباط الذاتي		**Autocorrelation**			2.17
اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي		**Heteroskedasticity** (White Test)			0.048

جدول رقم (2) اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي للنموذج الثاني

#	المتغير	اختبار التوزيع الطبيعي		اختبار التداخل الخطي	
		Jarque-Bera Test		Multicollinearity	
		J-B	Prob.	Tolerance	VIF
1	جودة الأرباح (انخفاض المستحقات الكلية)	1.83	0.063	0.712	1.381
2	معدل التوزيعات النقدية	1.74	0.079	-	-
اختبار الارتباط الذاتي		**Autocorrelation**			1.84
اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي		**Heteroskedasticity** (White Test)			0.039

اختبار التوزيع الطبيعي Normal-Distribution Test:

يتم إجراء هذا الاختبار للتحقق من أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، حيث يترتب على التعرف فيما إذا كانت البيانات موزعة أو غير موزعة توزيعاً طبيعياً اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم لاختبار الفروض، ومن أجل تحقيق ذلك تم استخدام اختبارJarque-Bera Test المعلمى، وتكون قاعدة القرار وفقاً للاختبار المذكور قبول الفرض بان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت احتمال .Prob لاختبار-Jarque Bera أكبر من 5%، وسيتم اختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي لكل متغير من متغيرات الدراسة المتصلة Continuous Variables، وهي: قيمة أتعاب المراجعة، وحجم مكتب المراجعة، والتأهيل المهني للمراجع، وجودة الأرباح، ومعدل التوزيعات النقدية، أما بقية المتغيرات فهي متغيرات وهمية Dummy Variables لا تخضع للتوزيع الطبيعي، ويوضح الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) اختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، حيث نجد من اختبار Jarque-Bera Test أن كل متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي حيث كان الاحتمال .Prob أكبر من 5%.

اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test:

بعد اختبار مدى اقتراب بيانات الدراسة من توزيعها الطبيعي، تأتي الخطوة الثانية من اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي وهو اختبار التداخل الخطى، حيث سيتم فحص التداخل الخطي من خلال مقياس Collinearity Diagnostics، وذلك باحتساب معامل Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم يتم إيجاد معامل Variance Inflation Factor (VIF) حيث يعد هذا النموذج مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ومن الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) يلاحظ أن معامل VIF لكافة المتغيرات لم يتجاوز الخمسة (5)، لذلك يمكن القول بأن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات غير ذي دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده.

اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test:

يتم إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وذلك عن طريق استخدام اختبار Durbin Watson Test ، حيث تظهر المشكلة إذا كانت القيم المتجاورة للمتغيرات مترابطة مما يؤثر في صحة النموذج حيث سيظهر أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وتتراوح قيمة هذا الاختبار ما بين (0 - 4)، حيث تشير النتيجة القريبة من (الصفر) إلى وجود ارتباط موجب قوي، أما النتيجة القريبة من (4) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أما النتيجة المثلى فهي التي تتراوح مابين (1.5-2.5) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات، وقد ظهرت قيمة D-W المحسوبة لنموذجى الدراسة (2.17) و (1.84) على التوالى حيث تقعا ضمن المدى الملائم (1.5- 2.5) وبذلك يتضح عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي Autocorrelation تؤثر على صحة نموذجي الدراسة.

اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity Test:

يعتبر ثبات تباين الأخطاء العشوائية أحد الافتراضات الهامة للانحدار الخطى، بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر، أما في حال عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي تستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على هذه المشكلة مثل اختبار White الذي يتم إجراؤه باستخدام برنامج E-Views بعد اكتشافه من خلال البرنامج نفسه، وباختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity لنموذجى الدراسة تبين أن إحصائية White تساوي (0.048) و (0.039) على التوالى وهى اقل من معيار قبول أو رفض الفرض المساوي (0.05)، وهذا يعني بأنه لا توجد مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي فى نموذجى الدراسة، وبذلك يمكن القول بأن هناك ثبات في تباين الخطأ العشوائي في نموذجى الدراسة Homoskedasticity، أي أن نموذجي الدراسة صالحان لتقدير العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل.

المحور الثاني: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد أن تم الانتهاء من المرحلة الأولى والتي تم فيها التأكد من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، تأتي المرحلة الثانية والتي يتم فيها وصف تحليلي أولي لمتغيرات الدراسة قبل البدء باختبار فروضها واستخلاص نتائجها، ويعرض الجدول التالي الوسط الحسابي، والانحراف المعيارى، والحد الأدنى والأقصى لمتغيرات الدراسة المتصلة سواء كانت متغيرات مستقلة أو متغيرات تابعة خلال سنوات الدراسة للفترة من 2005م إلى 2009م.

جدول رقم (3) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

المتغير	السنة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
قيمة أتعاب المراجعة	2005	78700	0.897	72400	83900
	2006	82400	0.741	77900	86700
	2007	84200	1.085	79300	88400
	2008	87500	0.67	82600	91700
	2009	92000	0.74	87100	96200
حجم مكتب المراجعة	2005	344	0.66	304	382
	2006	368	0.72	326	404
	2007	412	0.54	352	461
	2008	442	0.68	395	488
	2009	455	0.78	402	493
التأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة	2005	98	1.21	66	112
	2006	108	0.98	78	133
	2007	121	0.85	92	149
	2008	130	0.57	108	161
	2009	138	0.72	112	167

المتغير	السنة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
جودة الأرباح (المستحقات الكلية)	2005	235216	124365	213523	259892
	2006	187678	98376	159432	201562
	2007	121576-	84231	142908-	101496-
	2008	134273-	78235	138597-	130182-
	2009	135182-	76524	140143-	131324-
معدل التوزيعات النقدية	2005	%8.3	0.19	%5.2	%11.3
	2006	%9.8	0.22	%7.3	%12.1
	2007	%15.1	0.31	%12.1	%17.9
	2008	%15.8	0.29	%12.6	%18.7
	2009	%15.84	0.28	%12.7	%19.1

وفيما يلي تحليل للجدول السابق:

- المتغير الخاص بقيمة أتعاب المراجعة: تم قياسه من خلال قيمة أتعاب كل مكتب مراجعة للشركات محل الدراسة بالجنيه المصري، ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع أتعاب المراجعة من عام إلى آخر، حيث بلغ متوسط أتعاب المراجعة في عام 2005م 78700 جنيه بانحراف معيارى قدره(0.897)، واستمرت في الارتفاع حتى عام 2009م حيث بلغ متوسط الأتعاب 92000جنيه بانحراف معيارى قدره (0.74)، وهى قيم تتراوح ما بين الحد الأدنى والحد الأقصى لأتعاب المراجعة خلال سنوات الدراسة.

- المتغير الخاص بحجم مكتب المراجعة: تم قياسه من خلال عدد الموظفين العاملين بكل مكتب مراجعة خلال سنوات الدراسة، ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع عدد العاملين في مكاتب المراجعة من عام إلى آخر، ويرجع ذلك إلى زيادة خريجي كليات ومعاهد الإدارة تخصص محاسبة واتساع حجم أعمال مكاتب المراجعة، وبلغ متوسط عدد العاملين بمكاتب المراجعة في عام 2005م 344 موظف بانحراف معياري قدره (0.66)، واستمر في الارتفاع حتى بلغ في عام 2009م 455 موظف بانحراف معيارى قدره (0.78)، وهى قيم تتراوح ما بين الحد الأدنى والحد الأقصى لأعداد العاملين في مكاتب المراجعة خلال سنوات الدراسة.

- المتغير الخاص بالتأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة: تم قياسه من خلال عدد الموظفين العاملين بمكاتب المراجعة والحاصلين على شهادات مهنية دولية أو عضوية جمعية المحاسبية والمراجعين المصرية خلال سنوات الدراسة، ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع عدد العاملين والحاصلين على شهادات مهنية دولية أو عضوية جمعية المحاسبية والمراجعين المصرية من عام إلى آخر، ويرجع ذلك إلى زيادة خريجي كليات ومعاهد الإدارة تخصص محاسبة واشتراط مكاتب المراجعة الكبرى على حصول العاملين بها على هذه الشهادات كأحد شروط الترقية بالمكتب، وبلغ متوسط عدد الحاصلين على شهادات مهنية دولية أو عضوية جمعية المحاسبية والمراجعين المصرية في عام 2005م 98 موظف بنسبة 28.48% بانحراف معيارى قدره (1.21)، واستمر في الارتفاع حتى بلغ في عام 2009م 138 موظف بنسبة 30.32% بانحراف معيارى قدره (0.72)، وهى قيم تتراوح ما بين الحد الأدنى والحد الأقصى لأعداد العاملين الحاصلين على شهادات مهنية دولية أو عضوية جمعية المحاسبية والمراجعين المصرية في مكاتب المراجعة خلال سنوات الدراسة.

- المتغير الخاص بجودة الأرباح: تم قياس هذا المتغير من خلال المستحقات الكلية عن طريق نموذج

Richardson & Sloan، ويلاحظ من الجدول السابق أن عام 2005م وعام 2006م كانا الأكثر انخفاضاً لجودة الأرباح حيث حققا أعلى متوسط للمستحقات الكلية ثم بدأت جودة الأرباح في الارتفاع خلال الأعوام 2007م و 2008م و2009م نتيجة انخفاض متوسط المستحقات الكلية السنوية، ويرجع ذلك الى البدء فى تنفيذ قواعد حوكمة الشركات منذ عام 2006م، وإلى قرارات هيئة سوق المال المتتابعة والتي حلت محلها الهيئة العامة للرقابة المالية منذ عام 2009م والتي تشدد على جودة المعلومات المحاسبية.

- المتغير الخاص بمعدل التوزيعات النقدية: تم قياس هذا المتغير عن طريق حساب معدل التوزيعات النقدية المتمثل فى التوزيعات النقدية المدفوعة/صافى الأرباح، ويلاحظ من الجدول السابق أن عام 2005م كانت الأكثر انخفاضاً لمعدل التوزيعات النقدية حيث حقق متوسط المعدل 8.3%، ثم بدأ المعدل فى الأرتفاع الطفيف فى عام 2006م حيث حقق متوسط المعدل 9.8%، ثم حدث ارتفاع كبير خلال الأعوام 2007م و 2008م و2009م حيث بلغ متوسط معدل التوزيعات النقدية15.1% و 15.8% و15.84% على التوالى، ويرجع ذلك الى البدء فى تنفيذ قواعد حوكمة الشركات منذ عام 2006م وما ترتب عليه من ارتفاع اداء الشركات، بالاضافة إلى قرارات هيئة سوق المال المتتابعة والتي حلت محلها الهيئة العامة للرقابة المالية منذ عام 2009م والتي تشدد على جودة المعلومات المحاسبية.

مما سبق يتضح ارتفاع جودة المراجعة خلال سنوات الدراسة ويرجع ذلك لعدة اسباب من اهمها أصدار هيئة سوق المال المصرية في ديسمبر 2006م معيار بعنوان: مراقبة الجودة للمؤسسات التي تقوم بالمراجعة والفحص المحدود للمعاملات المالية التاريخية وغير ذلك من مهام التأكد ومهام الخدمات الأخرى المتعلقة بها، كما يلاحظ ارتفاع جودة الأرباح ومعدل التوزيعات النقدية للشركات محل الدراسة ويرجع ذلك الى البدء فى تنفيذ قواعد حوكمة الشركات منذ عام 2006م والتى تعتبر جودة المراجعة الخارجية احد مبادئها الأساسية وما ترتب عليه من ارتفاع اداء الشركات المساهمة، بالاضافة الى قرارات هيئة سوق المال المتتابعة والتي حلت محلها الهيئة العامة للرقابة المالية منذ عام 2009م والتي تشدد على جودة المعلومات المحاسبية.

ويعرض الجدول التالي أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المنفصلة التي تم التعبير عنها بالمتغيرات الوهمية Dummy Variables :

جدول رقم (4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المنفصلة

متغيرات الدراسة المنفصلة	مشاهدات متحققة (1) 2005	مشاهدات غير متحققة (0) 2005	مشاهدات متحققة (1) 2006	مشاهدات غير متحققة (0) 2006	مشاهدات متحققة (1) 2007	مشاهدات غير متحققة (0) 2007	مشاهدات متحققة (1) 2008	مشاهدات غير متحققة (0) 2008	مشاهدات متحققة (1) 2009	مشاهدات غير متحققة (0) 2009
فترة الاحتفاظ بالعميل	42	8	42	8	44	6	44	6	44	6
الارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة	35	15	40	10	45	5	45	5	45	5

وفيما يلي تحليل للجدول السابق:

- المتغير المستقل الخاص بفترة الاحتفاظ بالعميل: تم قياس هذا المتغير من خلال عدد السنوات التي احتفظ بها مكتب المراجعة بعميله، وتم التعبير عن مكتب المراجعة

الذي يحتفظ بالعميل لأكثر من عامين بالقيمة (1)، وبالقيمة (صفر) في حالة عدم الاحتفاظ بالعميل لأكثر من عامين، ويلاحظ من الجدول السابق أن 42 شركة بنسبة 84% من عينة الدراسة تتعامل مع نفس مكتب المراجعة لأكثر من سنتين خلال عامي 2005م و 2006م، كما زاد عدد الشركات التي تتعامل مع نفس مكتب المراجعة لأكثر من سنتين خلال الأعوام 2007م و2008م و2009م حيث وصلت إلى 44 شركة بنسبة 88%، ويرجع ذلك إلى عدم وجود حد أقصى لاحتفاظ مكتب المراجعة بالعميل في دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر.

- المتغير المستقل الخاص بالارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة: تم قياس هذا المتغير من خلال عدد مكاتب المراجعة المرتبطة بمكاتب عالمية، وتم التعبير عن مكتب المراجعة الذي يرتبط بمكتب عالمي بالقيمة (1)، والقيمة (صفر) في حالة عدم ارتباطه بمكتب عالمي، ويلاحظ من الجدول السابق أنه فى عام 2005م كانت هناك 35 شركة بنسبة 70% من عينة الدراسة تتعامل مع مكاتب المراجعة مرتبطة مع مكاتب عالمية، وفى عام 2006م وصل عدد هذه الشركات إلى 40 شركة بنسبة 80% لأكثر من سنتين خلال عامي 2005م و 2006م، كما زاد عدد الشركات التي تتعامل مع مكاتب المراجعة مرتبطة مع مكاتب عالمية خلال الأعوام 2007م و2008م و2009م حيث وصلت إلى 45 شركة بنسبة 90%، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد مكاتب المراجعة المصرية التي ارتبطت بمكاتب عالمية حيث وصل عدد هذه المكاتب إلى 9 مكاتب والتي تسيطر على 80% من سوق المراجعة في مصر، بالإضافة إلى رغبة الشركات في الحصول على اعلي جودة للمراجعة الخارجية وإضفاء الثقة على قوائمها المالية.

المحور الثالث: اختبار فروض الدراسة:

يتناول هذا المحور اختبار فروض الدراسة عن طريق دراسة مدى تأثير خصائص جودة المراجعة الخارجية في تحسين جودة الأرباح في الشركات المساهمة الصناعية المصرية، ثم دراسة مدى تأثير جودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، حيث يتناول نموذج الدراسة الأول العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في خصائص جودة المراجعة الخارجية وبين المتغير التابع والمتمثل في جودة الأرباح، وطالما أن العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع؛ فإن نموذج الانحدار الملائم هو نموذج الانحدار المتعدد، وقد تم استخدام نموذج الانحدار المشترك Pooled Data Regression، لاختبار بيانات الدراسة المتمثلة في بيانات خمسين شركة عبر سلسلة زمنية Time Series Dataمن 2005م إلى 2009م، وذلك لأن هذه البيانات ذات طبيعة مقطعية Cross Sectional Data ، حيث سيتم استخدام الانحدار المتعدد Multiple Regression بطريقة المربعات الصغرى Least Squares (LS) لتقدير العلاقات بين المتغيرات باستخدام برنامج E-Views، اما نموذج الدراسة الثاني فيتناول العلاقة بين جودة الأرباح كمتغير مستقل على معدل التوزيعات النقدية كمتغير تابع، وطالما أن العلاقة بين متغير مستقل واحد ومتغير تابع؛ فإن نموذج الانحدار الملائم هو نموذج الانحدار البسيطSimple Regression.

وفيما يلي اختبار الفروض:

الفرض الأول: يؤدي ارتفاع جودة المراجعة الخارجية إلى تحسين جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية وذلك من خلال تخفيض المستحقات الكلية، أي أنه يوجد أثر لجودة المراجعة الخارجية على تخفيض المستحقات الكلية.

ولاختبار هذه العلاقة تم استخدام نموذج الانحدار المشترك Pooled Data Regression، وبما أن المتغير التابع المتمثل في جودة الأرباح (المستحقات الكلية) هو متغير متصل فانه يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى Least Squares (LS) في تقدير الانحدار المتعدد Multiple Regression، وينبثق عن هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية التي تقيس أثر كل خاصية من خصائص جودة المراجعة على جودة الأرباح متمثل فى انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، و يظهر الجدول التالي اختبار نموذج الدراسة الأول.

$$EQ = \alpha + \beta_1 AF + \beta_2 AS + \beta_3 CK + \beta_4 IR + \beta_5 AQ + \ell$$

جدول رقم (5) لاختبار الفرض الأول

المتغير	Beta (β)	T-test	*P*-value (Prob.)
قيمة أتعاب المراجعة	0.33-	2.27	0.031
حجم مكتب المراجعة	0.42-	1.81	0.042
فترة الاحتفاظ بالعميل	0.67	0.98	0.11
الارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة	0.53-	1.77	0.045
التأهيل المهني للمراجع	0.71-	1.69	0.047
***F*-test**	2.027		
***P*-value (Prob.)**	0.022		
R	0.556		
R^2	0.309		
***Adjusted* R^2**	0.124		

* قيمة T المجدولة عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n -1 حيث n عدد مفردات العينة، وهي 50-1 = 49) وهي 1,67.

* قيمة F المجدولة عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n – p -1 حيث n عدد مفردات العينة، وp عدد β في النموذج وهي 50-5-1 = 44) وهي 1.96.

ويمكن اختبار الفروض الفرعية كما يلي:

الفرض الفرعي الأول: يوجد تأثير ايجابي لقيمة أتعاب المراجعة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الأول(**β**) Coefficient يساوى -0.33، أي يوجد علاقة عكسية مما يعنى أنه كلما زادت قيمة أتعاب المراجعة كلما أدى ذلك إلى انخفاض المستحقات الكلية مما يعكس جودة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الأول أن قيمة T-Statistic المحسوبة له تساوي 2.27 وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.67، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 3.1%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير ايجابي لقيمة أتعاب المراجعة على جودة الأرباح متمثل فى انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير ايجابى لحجم مكتب المراجعة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الثاني(**β**) Coefficient يساوى -0.42، أي يوجد علاقة عكسية مما يعنى أنه كلما زاد حجم مكتب المراجعة كلما أدى ذلك إلى انخفاض المستحقات الكلية مما يعكس جودة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الثاني أن قيمة T-Statistic المحسوبة له تساوي 1.81، وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.67، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 4,2%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير ايجابى لحجم مكتب المراجعة على جودة الأرباح متمثل فى انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير ايجابى لفترة الاحتفاظ بالعميل على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الثالث(**β**) Coefficient يساوى 0.67، بمعنى انه يوجد تأثير غير هام بين فترة الاحتفاظ بالعميل و جودة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الثالث أن قيمة T-Statistic المحسوبة له تساوي 0.98، وهي أقل من قيمتها

المجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.67، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أكبر من 5% حيث حقق 11%، مما يعني عدم قبول الفرض بأنه يوجد تأثير ايجابى لفترة الاحتفاظ بالعميل على جودة الأرباح متمثل فى انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

الفرض الفرعي الرابع: يوجد تأثير ايجابى للارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الرابع(β) Coefficient يساوى -0.53، أي يوجد علاقة عكسية مما يعنى أن الارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة يؤدي إلى تخفيض المستحقات الكلية مما يعكس جودة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الرابع أن قيمة T-Statistic المحسوبة له تساوي 1.77، وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.67، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 4.5%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير ايجابى للارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة على جودة الأرباح متمثل فى انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

الفرض الفرعي الخامس: يوجد تأثير ايجابى للتأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل الخامس Coefficient(β) يساوى -0.71، أي يوجد علاقة عكسية مما يعنى أنه كلما زاد التأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة كلما أدى ذلك إلى انخفاض المستحقات الكلية مما يعكس جودة الأرباح، كما يتبين من اختبار الفرض الرابع أن قيمة T-Statistic المحسوبة له تساوي 1.69، وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.67، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 4.7%، مما يعني قبول الفرض بأنه يوجد تأثير ايجابى للتأهيل المهني للمراجعين العاملين بمكتب المراجعة على جودة الأرباح متمثل فى انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

مما سبق يتضح قبول معظم الفروض الفرعية حيث تم قبول أربعة فروض وعدم قبول فرض واحد.

كما يتبين من الجدول السابق أن قيمة F-Statistic المحسوبة للنموذج تساوي 2.027، وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.96، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 2.2% مما يشير الى الدلالة الاحصائية للنموذج الأول، بالاضافة الى ان قيمة R والتي تمثل حجم الارتباط بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع حققت 55.6% مما يشير الى أن ارتفاع جودة المراجعة يؤدي الى ارتفاع جودة الأرباح بنسبة قدرها 55%، كما حققت R^2 نسبة قدرها 30.9% مما يشير الى ان 30.9% من الاختلافات الحاصلة فى المتغير التابع والمتمثل فى جودة الأرباح يمكن ارجاعها الى التغير الحاصل فى المتغير المستقل والمتمثل فى جودة المراجعة.

مما سبق يتضح قبول الفرض الأول والمتمثل في أن ارتفاع جودة المراجعة يساهم تحسين جودة الأرباح من خلال تخفيض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

الفرض الثاني: يوجد تأثير ايجابى لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

ولاختبار هذه العلاقة تم استخدام نموذج الانحدار البسيط Simple Regressionحيث يتمثل المتغير المستقل في جودة الأرباح (انخفاض المستحقات الكلية) وهو متغير متصل، أما المتغير التابع فيتمثل فى معدل التوزيعات النقدية وهو متغير متصل ايضاً، و يظهر الجدول التالي اختبار نموذج الدراسة الثاني.

$$DP = \alpha + \beta EQ + \ell$$

جدول رقم (6) اختبار الفرض الثاني

المتغير	Beta (β)	T-test	P-value (Prob.)
جودة الأرباح	0.69	2.860	0.03
F-test	2.16		
P-value (Prob.)	0.025		
R	0.524		
^{2}R	0.274		
^{2}R Adjusted	0.091		

* قيمة T المجدولة عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n -1 حيث n عدد مفردات العينة، وهي 50-1 = 49) وهي 1.67.

* قيمة F المجدولة عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n – p -1 حيث n عدد مفردات العينة، وp عدد β في النموذج وهي 50-1-1 = 48) وهي 1.96.

يتبين من الجدول السابق أن قيمة المعامل الخاص بالمتغير المستقل(**β**) Coefficient يساوى 0.69، أي يوجد علاقة طردية بينهما مما يعنى أنه كلما أرتفعت جودة الأرباح متمثل فى انخفاض المستحقات الكلية كلما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل التوزيعات النقدية، كما يتبين من اختبار الفرض أن قيمة T-Statistic المحسوبة له تساوي 2.86، وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.67، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 3%، كما يلاحظ أن قيمة F-Statistic المحسوبة للنموذج تساوي 2.16، وهي أكبر من قيمتها المجدولة عند مستوى ثقة 95% والتي كانت 1.96، وكذلك فإن الاحتمال قد جاء أقل من 5% حيث حقق 2.5% مما يشير الى الدلالة الاحصائية للنموذج الأول، بالاضافة الى ان قيمة R والتى تمثل حجم الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع حققت 52.4% مما يشير الى أن ارتفاع جودة الأرباح يؤدي الى ارتفاع معدل التوزيعات النقدية بنسبة قدرها 52.4%، كما حققت R^2 نسبة قدرها 27.4% مما يشير الى ان 27.4% من الاختلافات الحاصلة فى المتغير التابع والمتمثل فى معدل التوزيعات النقدية يمكن ارجاعها الى التغير الحاصل فى المتغير المستقل والمتمثل فى جودة الأرباح.

مما سبق يتضح قبول الفرض الثاني والمتمثل في أنه يوجد تأثير ايجابى لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

المقارنة بين نموذجى الدراسة :

تم استخدام معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 للمقارنة بين نماذج الدراسة، حيث ان النموذج ذو معامل التحديد المعدل Adjusted R^2 الأعلى هو الأكثر تمثيلاً لمتغيراته، ويتضح من الجدول رقم (5) ان Adjusted R^2 للنموذج الأول والذي يعكس الفرض الرئيسى الأول حققت 12.4%، كما يتضح من الجدول رقم (6) ان R^2 Adjusted للنموذج الثاني والذي يعكس الفرض الرئيسى الثاني حققت 9.1%، وبذلك يتضح ان النموذج الأول هو الأكثر تمثيلاً لمتغيراته وانه افضل من النموذج الثاني.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين قيمة أتعاب المراجعة وجودة الأرباح ممثلة فى انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، حيث ترتبط الأتعاب المرتفعة ببذل جهد أكبر وبالتالي ارتفاع مستوى جودة المراجعة مما يؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح في الشركات محل المراجعة.
2. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين حجم مكتب المراجعة وجودة الأرباح ممثلة فى انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، حيث يرتبط حجم المكتب الكبير بحجم أعمال أكبر وسمعة جيدة، مما يدفع مكتب المراجعة على تقديم خدمات ذات جودة عالية للحفاظ على هذه السمعة مما يؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح في الشركات محل المراجعة.

3. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الارتباط مع مكاتب عالمية للمراجعة وجودة الأرباح ممثلة فى انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، حيث تلتزم المكاتب المصرية المرتبطة بمكاتب عالمية للمراجعة بمعايير صارمة للجودة للحفاظ على سمعة المكاتب الدولية مما يؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح في الشركات محل المراجعة.
4. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين التأهيل المهني للمراجع وجودة الأرباح ممثلة فى انخفاض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية، حيث يؤدي التأهيل المهني الجيد للمراجع وحصوله على شهادات مهنية دولية أو عضوية جمعية المحاسبية والمراجعين المصرية إلى ارتفاع مهاراته وقدراته وبالتالي تقديم خدمات ذات جودة عالية مما يؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح في الشركات محل المراجعة.
5. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين فترة الاحتفاظ بالعميل وجودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المصرية ممثلة فى ارتفاع المستحقات الكلية، حيث ترتبط فترة الاحتفاظ الكبيرة بالعميل بنشوء علاقة ومصالح مشتركة بين مكتب المراجعة والعميل مما قد يؤثر على استقلال المراجع وبالتالي انخفاض جودة المراجعة مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح في الشركات محل المراجعة.
6. توصلت الدراسة الى قبول الفرض الأول الرئيسى والمتمثل في أن ارتفاع جودة المراجعة يساهم تحسين جودة الأرباح من خلال تخفيض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.
7. توصلت الدراسة الى قبول الفرض الثاني الرئيسى والمتمثل في أنه يوجد تأثير ايجابى لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية.

التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بتشجيع مكاتب المراجعة المصرية على الارتباط بمكاتب مراجعة عالمية والتى تلتزم ببمعايير صارمة للجودة مما يؤدي إلى ارتفاع جودة المراجعة فى مكاتب المراجعة المصرية، مما يؤدي بدوره الى ارتفاع جودة الأرباح في الشركات محل المراجعة.
2. ضرورة الاهتمام بتدريب العاملين في مكاتب المراجعة وتحفيزهم للحصول على شهادات مهنية دولية وعضوية جمعية المحاسبية والمراجعين المصرية، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع مهاراتهم وقدراتهم وبالتالي ارتفاع جودة المراجعة مما يؤدي إلى ارتفاع جودة الأرباح في الشركات محل المراجعة.
3. التأكيد على توفير بيئة مراجعة ذات جودة عالية، من خلال التزام مكاتب المراجعة بالإرشادات الواردة في معايير جودة الأداء من أجل تحسين مستوى أداء المهنة في مصر مع تدريب وتحفيز العاملين على التمسك بمفهوم الجودة في أداء المهام، ولا يتأتى ذلك إلا بتكثيف الجهود للجهات والهيئات المختلفة كجمعية المحاسبية والمراجعين المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية والأكاديميين والجامعات والمعاهد.

المراجع

المراجع العربية

أبو عجيلة، عماد، والشريف، إقبال (2009).**العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية**. مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، الأردن، نوفمبر.

أبو عجيلة، عماد، وحمدان، علام (2010). أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن. **المجلة**

العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، المجلد 17، العدد الثاني، مايو، ص ص 277-319.

أبو حمام، ماجد اسماعيل(2008) . **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية : دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية** . رسالة ماجستير فى المحاسة غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

الشحادات، محمد، وعبد الجليل، توفيق (2012) . أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحاكمية المؤسسية في قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان. **المجلة الأردنية فى ادارة الأعمال**، الجامعة الأردنية، المجلد 8، العدد الأول، ص ص1-21 .

التويجرى، عبد الرحمن، والنافعابي، حسين (2008) . جودة خدمة المراجعة :دراسة ميدانية تحليلية للعوامل المؤثرة فيها من وجهة نظر المراجعين**. مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والإدارة**، مجلد 22، العدد الأول، ص ص219-255 .

الهيئة العامة لسوق المال المصرية (2006). **معيار مراقبة الجودة للمؤسسات التي تقوم بالمراجعة والفحص المحدود للمعاملات المالية التاريخية وغير ذلك من مهام التأكد ومهام الخدمات الأخرى المتعلقة بها**. قرار رقم 140 لسنة 2006م، ديسمبر.

بوعشة، مبارك ، وبوشوشة، هبة (2010) . **دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية**. مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، الأردن، نوفمبر.

حنفى، عبد الغفار (2003) . **بورصة الأوراق المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

درغام، سوزان عطا (2008).**العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيارالمحاسبي الدولي رقم (7): دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير فى المحاسة غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

سويلم ، حسن على محمد (1999) . **تأثير استخدام الإدارة لإستراتيجية تمهيد الدخل على أسعار الأسهم بالتطبيق على الشركات المسجلة في سوق المال المصري – دراسة اختباريه** . المؤتمر العلمي السنوي الثالث - إدارة التنمية بمصر في ظل التحولات العالمية ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

شراب ، صباح اسامة على (2006) . **أثر الاعلان عن توزيعات الأرباح على اسعار اسهم الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة تطبيقية** . رسالة ماجستير فى المحاسة غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

عيسى، سمير كامل محمد (2008) .أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح – مع دراسة تطبيقية . **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندريـة، المجلد 45، العدد الثاني، يوليو، ص ص 1-47.

مبارز، شعبان يوسف (2003). التنبؤ بالتقديرات المحاسبية والأرباح والخسائر المحتملة والارتباطات المالية المستقبلية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية وأثر ذلك على عدالة القوائم المالية. **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة ببني سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول، مارس، ص ص 26-53.

نور، عبد الناصر(2003) . العلاقة بين توزيعات الأرباح والعوائد السوقية غير العادية للأسهم ومدى تأثرها بربحية الشركة وحجمها ودرجة مخاطرتها اللانظامية : دراسة ميدانية مقارنة بين الشركات المساهمة العامة العراقية والأردنية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والإدارة**، مجلد 17، العدد الأول، ص ص41-67 .

المراجع الأجنبية

Abbadi,S.& Al-Zyoud,A.(2012). The Impact of Non Executive Directors Fees, Board Meeting Frequency and Non Executive Directors Meeting Frequency on Earnings Management . **Jordan Journal of Business Administration**, Vol. 8, No. 1, pp.197-207.

Arrunada, B. (2000). Audit Quality Attributes: Private Safeguards and the Role of Regulation . **The European Accounting Review**.Vol.9, No.2, pp.205-224 .

Bellovary, J., Don, E.,& Michael, A.(2005).Earnings Quality: It's Time to Measure and Report .**The CPA Journal**, November, http://www.nysscpa.org/cpajournal.

Ben-Amar,F. & Adjaoud,W. (2010). Corporate Governance

and Dividend policy: Shareholders' Protection or Expropriation? **. Journal of Business Finance & Accounting**, Vol.37, No.5, PP.648–667.

Caneghem, T. (2004). The Impact of Audit Quality on Earnings Rounding -up Behavior: Some UK Evidence. **European Accounting Review**, Vol. 13, No.4, pp.771-786 .

Chan,K., Chan, L.,& Jegadeesh, N.(2006).Earning Quality and Stock Returns. **Journal of Business**,Vol.79,No.3, pp.1041-1082 .

Chen, S., Zhou, J.(2006). Auditor Brand Name, Industry Specialization and Earning Management: Evidence from Taiwanese Companies. **International Journal of Accounting ,Auditing and Performance Evaluation**,Vol.3, No.2, pp. 194-219.

Dechow , P., & Schrand, C. (2004). Earnings Quality. **The Research Foundation of CFA Institute**.

Financial Reporting Council (FRC), (2008). **The Audit Quality Framework**. available at : www.frc.org.uk .

Griffin,P., Lont,D.& Sun,Y. (2008). **Corporate Governance and Audit Fees: Evidence of Countervailing Relations**. Working Paper: http://ssrn.com/abstract=1069480

Haq , A.U. (2002) . **Creative Accounting and Off-Balance Sheet Activities** .Pricewaterhouse Coopers, Retrieved January, 2003,http//www.Pwcglopal .com.

Hunt, I.C.(2001) . **Accountants as Gatekeepers-Adding Security and Value to the financial Reporting System** . U.S. Securities and Exchange Commission, October.

Hwang, D. , Staley ,A. (2005) .An Analysis of recent Accounting and Auditing failures in the United States on US Accounting and Auditing in China. **Managerial Auditing Journal**, Vol.20 ,No.3, pp. 227 - 234 .

International Federation of Accountants (IFAC), (2007). **Tone at the Top and Audit Quality: Forum of Firms**. available at : www.ifac.org.

International Federation of Accountants (IFAC),(2005). **International Standard on Quality Control (ISQC1)**. available at : www.ifac.org.

Jean B., Sonda M., and Lucic C. (2004). The Effect of Audit Committee Expertise, Aggressive Earnings Management. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, Vol. 23.

Jiraporn,P.,Kim,J.&Kim,Y.(2011). Dividend Payouts and Corporate Governance Quality: An Empirical Investigation. **The Financial Review**. Vol. 46,pp.251-279.

Pitt, H.(2001).**How to Prevent Future Enrons**. U.S. Securities and Exchange Commission, December.

Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M.& Tuna, I.(2004). **Accrual Reliability, Earning Persistence and Stock Prices**. www.ssrn.com.

Schipper , K., & Vincent , L. (2003) . **Earning Quality** . Accounting Horizons, Supplement.

Scott, B., Pitman, M.(2005).**Auditors and Earnings Management** .www.nysscpa.org.

Sekaran, U. (2006). **Research Methods for Business : A Skill-Building Approach**. Fourth Edition, John Wiley & Sons, Inc.

Shanikat, M.& Abbadi,S. (2011) . Assessment of Corporate Governance in Jordan: An Empirical Study. **Australasian Accounting Business and Finance Journal**, Vol.5,No.3, pp. 93-106.

Sloan , R .(1996) . Do Stock Prices Fully Impound Information in Accruals About Future Earnings?. **The Accounting Review**, Vol.71, No.3, pp.289-315.

Tendeloo ,B. (2005). **Earnings Management and Audit Quality in Europe: Evidence from the Private Client Segment Market**. European Accounting Review, Vol.17, No. 3, pp. 447-469.

Yu,J. (2011). Stock Price Informativeness and Corporate Governance: An International Study. **International Review of finance**, Vol.11, No.4, pp. 477-514.

The Impact of Auditing Quality on the Earnings Quality and It's Impacts on cash Dividends of Industrial Egyptian Corporations

Sameh M. Reda Reyad Ahmed

ABSTRACT

This study aims at exploring the relationship between the external auditing quality and earnings quality and then determine the impact of earnings quality on cash dividends in Egypt. The study used the model of Richardson & Sloan to measure the quality of earnings, also used payout ratio which equal the ratio of dividends / net income to measure the distribution of cash dividends.

The study sample included fifty companies from the industrial Egyptian corporations during the period from 2005-2009. The study relied on two models; model one to measure the relationship between the characteristics of external auditing quality as independent variables and earnings quality as depended variable, model two to measure the relationship between the earnings quality as independent variable and payout ratio as depended variable. The study used multiple regression analysis to study the first model, and simple regression analysis to study the second model.

The study concluded that there was a positive impact on the quality of earning and hence reducing the total accruals for each of the audit fees, audits firm size, the relationship with international audit firms, and auditor's qualifications, and there was negative impact on earnings quality for client retention period. On the other hand the study concluded that there was a positive impact on payout ratio for earnings quality at the industrial corporations listed at Egyptian exchange. Finally, the study recommended the need to encourage Egyptian auditing firms to make relationships with international audit firms, the importance of training and motivating auditors to gain professional certificates, in view of their positive impact in raising the quality of auditing firms.

KEYWORDS: External Auditing Quality, Earnings Quality, Cash Didvidends, Industrial Egyptian corporations.

سامح محمد رضا رياض أحمد

مدرس المحاسبة بالمعهد التكنولوجى العالى بالعاشر من رمضان، جمهورية مصر العربية
معار كأستاذ المحاسبة المساعد، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين

Received on 1/6/2011 and Accepted for Publication on 18/10/2012.